A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.3/54/L.80
12 November 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون
اللجنة الثالثة
البند ١١٦ (ج) من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

الأرجنتين، إكوادور، باراغواى، بوليفيا، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، فنزويلا، كندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، المكسيك، موناكو، هايتي، الولايات المتحدة الأمريكية: مشروع قرار

حالة حقوق الإنسان في هايتي

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بالمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان[١]، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان[٢]، وسائر الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة[٣]،

وإذ تشير إلى قرارها ١٥٩/٥٣ المؤرخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، وإذ تحيط علما بقرار لجنة حقوق الإنسان ٧٧/١٩٩٩ المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩[٤]،

---

(١) القرار ٢١٧ ألف (د - ٣).

(٢) القرار ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق.

(٣) القرار ١٨٠/٣٤، المرفق.

(٤) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٩، الملحق رقم ٣ (E/1999/23)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

151199 151199 99-34481

وإذ تدرك الترابط والتعزيز المتبادل بين الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والتزام المجتمع الدولي بدعم هذا المبدأ وتعزيزه والترويج له،

وإذ تحيط علما مع التقدير بتقرير الخبير المستقل للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي، السيد أداما ديانغ[٥]، وإذ تشجع على المتابعة النشطة للتوصيات الواردة فيه،

وإذ تعترف بإسهامات المهمة للبعثة المدنية الدولية في هايتي وبعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي واللجنة الوطنية لتحري الحقيقة والعدل في مهمة استعادة الديمقراطية وتعزيزها في هايتي وفي إيجاد مناخ من الحرية والتسامح موات لاحترام حقوق الإنسان في ذلك البلد،

وإذ تثني على منظمة الدول الأمريكية لمساهمتها في البعثة المدنية الدولية، وتدعو المنظمة إلى مواصلة تعاونها مع الأمم المتحدة في هايتي، حسب الاقتضاء،

وإذ ترحب بإنشاء المجلس الانتخابي المؤقت الجديد، وبما اتخذ من قرار بتنظيم انتخابات عامة في ١٩ آذار/ مارس ٢٠٠٠ وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٠ كخطوة نحو تنشيط الهيئة التشريعية،

وإذ ترحب كذلك بما أجري من تحسينات في حالة حقوق الإنسان في هايتي منذ استعادة نظامها الديمقراطي، وإذ تحيط علما بالإعلانات الصادرة عن السلطات في هايتي ومفادها أن حكومة هذا البلد لا تزال ملتزمة بدعم حقوق الإنسان،

وإذ تعرب عن قلقها إزاء المشاكل الأمنية التي يواجهها المجتمع الهايتي والتي يرجع بعضها إلى صعوبة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها هذا المجتمع، والتي تمثل في آن واحد سببا ونتيجة لأوجه قصور النظام القضائي وجهاز الشرطة، حسبما أشير إليه في تقارير الخبير المستقل،

وإذ ترحب بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١/١٩٩٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، الذي كان مما قام به المجلس فيه أن أكد على ضرورة إقامة الآليات اللازمة لوضع استراتيجية وبرنامج طويلي الأجل، على سبيل الأولوية، لدعم هايتي،

١ - تعرب عن شكرها للأمين العام ولممثله الخاص في هايتي وللخبير المستقل للجنة حقوق الإنسان المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي على جهودهم المستمرة من أجل تعزيز المؤسسات الديمقراطية في هايتي واحترام حقوق الإنسان في ذلك البلد؛

---

(٥) A/54/366.

٢ - تثني على بعثة الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة في هايتي لقيامها بنجاح بتدريب وتوجيه الشرطة الوطنية الهايتية، وعلى ما تبذله البعثة المدنية الدولية في هايتي من جهود في مجال رصد حقوق الإنسان وتعزيز الإصلاح الديمقراطي ومساعدة سلطات هايتي في مجال بناء المؤسسات؛

٣ - توجه الانتباه إلى ضرورة أن تظل الشرطة الوطنية الهايتية تتلقى تدريبا تقنيا لتمكينها من أداء وظائفها بكفاءة، في إطار احترام حقوق الإنسان؛

٤ - تثني على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لما يقدمه من مساعدة تقنية للشرطة الوطنية الهايتية ولمصلحة السجون وفي تنظيم العملية الانتخابية المقبلة، وتثني أيضا على المجتمع الدولي لما يقدمه من مساعدات أخرى، بما فيها المساعدة في الإصلاح القضائي، وتدعوهما إلى مواصلة تقديم المساعدات اللازمة؛

٥ - تدعو حكومة هايتي إلى التصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية[٢]، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة[٦]، والبروتوكولين الاختياريين للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية[٧]؛

٦ - تساند بقوة الجهود المبذولة لتمكين شعب هايتي من التعبير عن إرادته السياسية في الانتخابات التشريعية والمحلية المقبلة، وتدعو كافة الزعماء السياسيين بالبلد إلى الدخول في حوار بنّاء، وتدعو حكومة هايتي، في هذا الصدد، إلى كفالة توفير الجو السياسي والأمني اللازم لإقامة انتخابات حرة ونزيهة وفقا للجدول الزمني الذي أعلنه المجلس الانتخابي المؤقت مؤخرا؛

٧ - تطلب إلى حكومة هايتي مواصلة إجراء إصلاحات هيكلية في قطاعي الشرطة والقضاء، وتُحسن قطاع السجون، والتحقيق حسب الأصول في الجرائم المرتكبة بدوافع سياسية، ومقاضاة مرتكبي هذه الجرائم وفقا للقانون الهايتي، واتخاذ إجراءات قوية للقضاء على أية انتهاكات قائمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك عمليات الاعتقال والاحتجاز غير المشروعة، وكفالة سلامة الإجراءات القانونية خلال فترة زمنية معقولة؛

---

(٦) القرار ٣٩/٤٦، المرفق.

(٧) انظر القرارين ٢٢٠٠ ألف (د - ٢١)، المرفق، و ٤٤/١٢٨، المرفق.

٨ - تؤكد من جديد ما للتحقيقات التي تجريها اللجنة الوطنية لتحري الحقيقة والعدل من أهمية بالنسبة لمحاربة الإفلات من العقوبة ولتنفيذ عملية انتقال ومصالحة وطنية حقيقية وفعلية، وتطلب مرة أخرى إلى حكومة هايتي إقامة دعوى قضائية ضد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان ممن حددت هويتهم اللجنة الوطنية لتحري الحقيقة والعدل، فضلا عن إقامة مرافق فعالة لمساعدة الضحايا، ولا سيما النساء والأطفال، وأفراد أسرهم، وتكرر، في هذا الصدد، تأكيد التوصيات الواردة في تقرير الخبير المستقل للجنة حقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في هايتي[٥]؛

٩ - ترحب بمبادرة حكومة هايتي إلى القيام، بالتعاون مع المجتمع الدولي والمجموعات النسائية، بوضع تدابير لمعالجة حقوق الإنسان للمرأة، ومسألة العنف ضد المرأة، بما في ذلك وضع برامج تدريبية للعاملين في الجهاز القضائي والموظفين القانونيين، وإدماج حقوق الإنسان للمرأة في جميع مستويات النظام التعليمي؛

١٠ - تشجع حكومة هايتي على زيادة تعزيز حقوق الطفل، ولا سيما الحق في التعليم؛

١١ - تدعو الأمين العام وحكومة هايتي إلى الإسهام في تدعيم مكتب حماية المواطن من خلال وضع برنامج للتعاون التقني، بالتعاون الوثيق مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وتدعو المجتمع الدولي إلى المساعدة في هذه الجهود؛

١٢ - تقرر مواصلة نظرها في حالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية في هايتي في دورتها الخامسة والخمسين.

- - - - -